

انه لا يستنج احدھا الاخر والحضانة حفظ صبي ونعمده بعسل
 راسه وبدنوثيايه وودنه وكحله وربطه في الجهد وتحر كبله لثيام
 ونحوها ولو استاجر لهما فانقطع اللبن فالذهب افساخ
 العقد في الارضاع دون الحضانة والاصح انه لا يجب خبر وخيط
 وكحل على وزان وخيط وكحل **قلت** صح الراغب في الشرح
 الرجوع فيه الى العادة فان اضطربت وجب البيان والافتقار
 الاجارة والله اعلم **فصل** يجب تسليم مقبض الدار الى
 المالك وعما رتها على المؤجر فان نادر وصلحها والافلح المالك
 الخيار وكسح الثلج عن السطح على المؤجر وتطيف عرصه الدار
 عن ثلج وكناسه على المالك وان اجرد اية تركوب فعمل المؤجر
 الكاف وبرد عمه وحزام ونقروبرة وحظام وعلى المالك
 محمل ومظلة ووطاء وعطاء ونوابعها والاصح في الشرح
 اتباع العرف وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذم
 وعلى المالك في اجارة العين وعلى المؤجر في اجارة الذم
 الخروج مع الدابة لتخدمها واعانة المراكب في ركوبه ونزوله
 بحسب الحاجة ورفع الحمل وحطه وشده المحمل وحله وليس
 عليه في اجارة العين الا التحلية بين المالك والمؤجر والدابة تنفس
 اجارة العين تلفت الدابة وينبت الخيار بعينها ولا خيار
 في اجارة الذم بل يلامه الا بدل والطعام المحمول ليعمل
 يبدل اذا اكل في الاظهر **فصل** يصح عقد الاجارة مدة
 بتبي فيها العين غالبا وفي قول لا تزد على سنة وفي قول
 ثلاثين والمالك استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب
 ويسكن مثله ولا يسكن حدادا وقصارا وما يستوفى منه
 كذا ورواية معينة لا يبدل وما يستوفى به كثوب وصبي
 عين الخياط والاراضاع يجوز ابدالها في الاصح ويبدل

المالك على الدابة والثوب بد امانه مدة الاجارة وكذا بعدها
 في الاصح ولوربط اية اكثرها لمحمل او ركوب ولم يتفق بها
 لم يضمن الا اذا اهدم عليها اصطبل في وقت لوان تقع بها
 لم يصحها الهدم ولو تلفت المالك بد اجير بلا تعد كثوب استاجر
 لخياطة او صبغ لم يضمن ان لم يضره باليد بان تعد المستاجر
 معه او حضره منزله وكذا ان انفرد في اظهار الا قوله وانك
 يضمن المستر لك وهو من التزم عملا في ذمته لا المستر وهو
 من اجر نفسه مدة معينة لعمل ولورفع ثوبا الى قصار
 ليقتصره او خياط ليخيطه فعمله لم يذكر اجرة فله اجرة
 له وقيل له وقيل ان كان مع وفاد لك العمل فله والا فلا
 وقد يستحسن ولو تعدى المستاجر ان ضرب الدابة او كسحها
 فوق العادة او اركبها ثقلمه او اسكن حدادا او قصارا ضمن
 العين وكذا الوالك على حمل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعيرا
 او عكس او عشرة اقفرة شعير فحمل حنطة دون عكسه
 ولو اكثرى لمائة فحمل مائة وعشرون لزمه اجرة المثل للزيادة
 وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معها فان كان
 ضمن قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة ولو سلم المايه
 والعشرة الى المؤجر فحملها جازا ضمن المالك على المذهب
 ولو وزن المؤجر وحمل فلما اجرة للزيادة ولا ضمان ان
 تلفت ولو اعطاه ثوبا ليخيطه في اطله قباه وقال امرتني
 بقطعه قباه فقال بل تميصا فالظاهر تصديق المالك
 بيمينه ولا اجرة عليه وعلى الخياط ارش النقص **فصل**
 لا تنسخ اجارة بعد ركعتين وقود حرام وسفر ومريض
 مستاجر دابة لسفر ولواستاجر ارض الزراعة فزرع فيها كذا
 الزرع بجايح فليس له الفسخ ولا حط شي من الاجارة

المكزي